مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٢٢

الجمعة، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فوندرا	(الجمهورية التشيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد غراف زو رانتزو
	اندونيسيا	السيد ويبيسونو
	ايطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد انغوي
	رواندا	السيد اوبلجورو
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عُمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مرتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/302)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/302)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل البوسنة والهرسك، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد محمد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلقيت أيضا طلبا مؤرخا ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٥ من السفير دراغومير ديوكيتش لمخاطبة المجلس. واقترح، بموافقة المجلس، دعوته لمخاطبة المجلس في سياق مناقشة البند المعروض عليه.

ونظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1995/302 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/ابريل ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، ينقل فيها تقرير الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/319 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا، وإيطاليا، والجمهورية التشيكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين الأخريين التاليتين: S/1995/301، رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1995/309 ورسالة مؤرخة ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة.

ووفقا للقرار الذي اتخذ في وقت سابق من الجلسة، أدعو الآن السفير دراغومير ديوكيتش ليشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد ديوكيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب، بالنيابة عن حكومتي، عن تعازينا العميقة للولايات المتحدة بمناسبة الحدث المأساوي الذي وقع في مدينة أوكلاهوما، وذهب ضحيته مواطنون أبرياء بفعل عمل ارهابي فظيع.

يعتزم مجلس الأمن أن يتخذ قرارا بشأن تمديد آخر للتعليق الجزئي والمحدود جدا للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعلى الرغم من التقارير الإيجابية التي قدمها الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وبعثة المؤتمر الدولي الموفدة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن يوغوسلافيا تتقيد بالتزامها من طرف واحد بإغلاق

حدودها مع صرب البوسنة، وعلى الرغم من الحقيقة المعروفة جيدا بأنها وفت بصورة مطلقة وكاملة بجميع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تضمنت الجزاءات، نلاحظ مع الأسف أن مجلس الأمن لم يتمكن مرة أخرى من حشد الإرادة السياسية لاتخاذ قرار جريء ورفع جميع الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا.

وهذا الموقف السلبي هو في الواقع مؤسف للغاية لأن المجلس، لو اختار رفع الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا السابقة، فسيحقق تقدما كبيرا جدا نحو السلم في منطقة البلقان. وعقلية اختيار الحرب وايديولوجية المتطرفين في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سيجري تقويضها على نحو جاد. والأهم من ذلك، سيقتنع صرب البوسنة في نهاية المطاف بأن نهجهم الذي يتصف بالتمرد باطل لا محالة وبأنه يجب عليهم أن يقبلوا بمواصلة المفاوضات على أساس خطة فريق الاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق.

ومجلس الأمن، إذ يختار الابقاء على الجزء الأكبر من أشمل نظام للجزاءات يعتمد ضد أي دولة عضو في الأمم المتحدة، إنما يواصل تنفيذ سياسة العقاب ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وضد سكان صربيا والجبل الأسود عن أشياء ليسوا مسؤولين عنها وهي خارجة عن سيطرتهم. وهذه السياسة المتمثلة بالعقاب الجماعي يتم تنفيذها على الرغم من تزايد الدعوات والمناشدات من جانب العديد من الدول، ولا سيما دول المنطقة، بشأن الجزاءات غير الضرورية، وطبيعتها غير الفعالة وآثارها الضارة والمدمرة للغاية على الاقتصاد والهياكل الأساسية لأوروبا الجنوبية الشرقية برمتها.

وفي الاجتماع المعقود في أثينا في ١٤ نيسان/أبريل، اعتمدت خمسة بلدان من مجموعة البحر الأسود إعلانا (S/1995/313، المرفق) ذكرت فيه أن تنفيذ الجزاءات قد يترك أثرا سلبيا كبيرا على الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية الشاملة في المنطقة عموما، وطلبت من فريق الاتصال أن يواصل جهوده صوب التوصل إلى حل سياسي سلمي وعادل ودائم للأزمة مقرون بتعليق الجزاءات ورفعها. واعتمد أعضاء لجنة الدانوب في بودابست نداء مماثلا.

إن الورقة غير الرسمية الأخيرة حول الأثر الإنساني للجزاءات التي عممها الأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن ركزت على ضرورة تحسين فعالية لجان الجزاءات من أجل الإسراع قدر الإمكان في خدمة القضايا الإنسانية. وقد لاحظنا بصفة خاصة الاقتراح الذي حدد بوضوح فئات اللوازم الطبية والمواد الغذائية التي ينبغي السماح بتوفيرها حتى بدون إخطار لجان الجزاءات المعنية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الورقة غير الرسمية والنداء الواضح الوارد في قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) والموجه إلى لجنة الجزاءات المعنية بيوغوسلافيا باعتماد إجراءات مبسطة بصورة كافية للنظر في الطلبات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية المشروعة، لم تلجأ اللجنة بصورة ملموسة إلى تنفيذ ذلك وظلت الجزاءات تطبق بطريقة صارمة للغاية.

وعلاوة على ذلك، اختار المجلس تجاهل طلب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن تصدر لمرة واحدة ما قيمته ٧٠ مليون دولار من السلع لتمول بها الواردات الإنسانية من الأدوية والمواد الغذائية على الرغم من أنه قرر السماح بعمليات مماثلة في ظل أنظمة أخرى للجزاءات.

إن الشروط الجديدة التي يقوم بوضعها بعض أعضاء فريق الاتصال، وبالأخص الدعوة إلى اعتراف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالبوسنة والهرسك وبجمهورية كرواتيا كشرط مسبق لاستمرار تعليق الجزاءات لا تفتقر إلى أساس مرجعي في قرارات مجلس الأمن التي فرضت بها الجزاءات، بل تمثل أيضا شكلا زائفا ومضرا من أشكال الضغط. وإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ليست على استعداد لارتكاب نفس الخطأ الجسيم الذي ارتكبه المجتمع الدولي بالاعتراف بالجمهوريات الانفصالية قبل حل المشاكل الأساسية بين الشعوب التي تعيش فيها.

وهذه النداءات إلى الاعتراف السابق لأوانه تشكل مثالا نموذجيا لوضع العربة قبل الحصان. وحتى

إذا تم منح الاعتراف فإنه لن يحل أيا من مشاكل البوسنة والهرسك. فالحرب الأهلية ستستمر، بل سوف تزداد حدتها عندما تفسر الحكومة المسلمة الاعتراف بأنه تصريح مطلق لمواصلة القتال وستكثف حملتها لفرض إرادتها بإنشاء دولة انفرادية تخضع لسيطرة المسلمين، وهذا أمر لا تقبله الشعوب الأخرى في البوسنة والهرسك وهو السبب الرئيسي للحرب الأهلية.

وعلى الرغم من التقارير الواضحة الصادرة عن بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة والقائلة بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتعاون بالكامل مع موظفي البعثة وأنها تبذل ما في وسعها للوفاء بالتزامها بإبقاء الحدود مغلقة إلا في حالة المواد الغذائية واللوازم الطبية والملابس اللازمة للاحتياجات الإنسانية، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتعرض باستمرار للاستفزازات والمزاعم الباطلة بأنها تزود الصرب البوسنيين بالعتاد العسكري. فإن التقارير الوقحة عن الرحلات العديدة لطائرات الهليكوبتر من البوسنة والهرسك إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يجري تعميمها على الرغم من عدم قيام بعثة المؤتمر الدولي بالتحقق منها على الطبيعة.

إن هدف هذه الاستفزازات التي تنم عن افتقار إلى المبادئ هو تقويض السياسات البناءة والسلمية الاتجاه التي تتبعها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهي ترمي بصورة أساسية إلى استمرار الصراع في البوسنة والهرسك.

وإن النداءات التي لا مبرر لها بقطع وصلات الاتصالات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنيين الصرب، والمطالبات المثيرة السخرية بتحديد إمدادات الوقود في طائرات الخطوط اليوغوسلافية وعبّارات بار - باري، والمطالبات بألا يستمر التعليق الجزئي أكثر من ٣٠ يوما: كل هذه المطالبات غير مثمرة على الإطلاق ولا تؤدي إلا إلى تعزيز قبضة الذين لا يودون لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تواصل تعاونها مع المجتمع الدولي.

لقد كان قرار حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقطع الصلات السياسية والاقتصادية مع قيادة الصرب البوسنيين قرارا انفراديا محضا. ويجري تطبيقه كشكل من أشكال الضغط على سلطات باله لإقناعها بقبول خطة فريق الاتصال كأساس للمفاوضات بشأن التسوية النهائية. وقبلت يوغوسلافيا بعثة المؤتمر الدولي كسبيل لتيسير قرارها الانفرادي. ولكن، إذا فرض على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ضغط جديد وشروط لاأخلاقية ولا معنى لها على الإطلاق، فلا بد أن يكون واضحا بجلاء أن حكومة يوغوسلافيا سيتعين عليها أن تستجيب للضغط الداخلي الشديد وترفض جميع أشكال الابتزاز والقسر وستطعن في أنشطة بعثة المؤتمر في مجموعها على أراضي يوغوسلافيا. وإن المسؤولية عن جميع الآثار السلبية لعملية السلم في أراضي يوغوسلافيا السابقة التي قد تنشأ تقع بصورة محضة على عاتق أعضاء مجلس الأمن الذين قدموا، من خلال مطالباتهم السخيفة الموجهة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، دليلا واضحا على أنهم لا يسعون إلى إيجاد حل سياسي عاجل وشامل ولا إلى استعادة السلم. إنهم، بدلا من ذلك، إنما يسيئون استخدام مجلس الأمن سعيا إلى تحقيق مصالحهم السياسية الذاتية.

وإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اقتناعا تاما منها بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في يوغوسلافيا السابقة إلا عن طريق الوسائل السياسية والمفاوضات التي يجريها شركاء على قدم المساواة، مستعدة لبذل ما في وسعها لتيسير عملية السلم. ولكنها ليست على استعداد لقبول الاستفزازات والمطالب غير القائمة على المبدأ أو الشروط أو الابتزازات التي تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقواعد القانونية الدولية. فقد رفضت هذه المحاولات باستمرار من جانب بعض الدول، وأود أن أؤكد لمجلس الأمن أن يوغوسلافيا في هذه المرة ستفعل نفس الشيء بأكبر قدر من الحزم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل البوسنة والهرسك، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أرحب بكم في المجلس في هذه المناسبة الميمونة. ويسرنا أن تكونوا بين ظهرانينا اليوم.

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ شخصيا زميلي من المبادرة الأوروبية الوسطى، سعادة السفير كارل كوفندا، على الطريقة القديرة جدا والممتازة التي أدار بها الأعمال الصاخبة - وإن شئتم، عواصف نيسان/أبريل - التي اضطلع بها مجلس الأمن.

وأود كذلك أن أتوجه بخالص تقديري لسعادة السفير لي جاوشنغ ولجميع أعضاء الوفد الصيني على ما بذلوه من جهود خلال شهر آذار/مارس.

بالرغم من أن البوسنة والهرسك أصبحت موضوع المداولة المتكررة داخل المجلس، فإن ما يؤسف له أنها قلما أتيحت لها الفرصة لتكون شكورة على نتائج تلك المداولات. فانعدام التدابير الحاسمة واستمرار الحرب وعمليات "التطهير العرقي" التي تمارس ضد مواطنينا وجمهوريتنا تدلل بما يكفي على أننا لسنا نحن الذين لا نعرف كيف نعبّر عن الشكر، لكن الواقع في نهاية المطاف هو أننا لم يقدم لنا شيء يجعلنا نشعر بالتقدير باستثناء المساعدة الانسانية والأماني الطيبة من جانب المجتمع الدولي وتصميمنا وتضحياتنا من أجل البقاء.

إننا نشعر اليوم فعلا بالارتياح إذ نشكر المجلس على جهوده الرامية لتشديد فعالية نظام إغلاق الحدود، وإذ نشكر، على وجه التحديد، الدول الأعضاء التي جهدت لتحقيق هذا الهدف والتي كانت دؤوبة وصادقة في تحذيرنا تجاه الانتهاكات وأوجه القصور في النظام. ولربما كان المجلس، بدون جهود تلك الدول، غارقا اليوم في إيمانه بالقضاء والقدر وفي إضفاء الشرعية على الأوهام.

ويقينا أننا ما زال أمامنا طريق طويل قبل أن نتأكد، وقبل أن نعلن بالتأكيد، بأن النظام الجديد لاغلاق الحدود والرصد هو نظام فعّال. ولا يمكننا بالتأكيد أن نشعر بالرضى إزاء مواصلة نظام بلغراد رفضه الاعتراف بجيرانه، بما في ذلك البوسنة والهرسك؛ وأن هذا النظام قد عجز عن وقف دعمه الايديولوجي والمادي لإقامة "صربيا الكبرى" المتجانسة إثنيا والدكتاتورية؛ وأن هذا النظام بالتالي ما زال يرفض الالتزام التزاما مخلصا بالسلم.

وإن قيادة نظام بلغراد - أو بتحديد أكثر - الزعيم الدكتاتوري الأوحد - يحافظ على ثقة مخادعة بأنه مصارع الثيران الكبير، الذي يمكر من ناحية - ويظهر للعالم رداء البراءة والطموحات العزلاء - بينما يبقي من ناحية أخرى سيفه مخبوءا في السر في ثنايا ردائه. وقد يستسلم المرء تقريبا للإغراء بأن يهتف "حسنا، حسنا" لولا المذابح، ولولا حقيقة أن هذا ليس لهوا.

إن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، والاستقرار الإقليمي، والسلم والأمن الدوليين والأهم من ذلك الحياة الانسانية - البوسنية والكرواتية والصربية والفرنسية والبريطانية والباكستانية والماليزية والبنغلاديشية والهولندية وغيرها الكثير - تتعرض للخطر الشديد، كما تعلمنا جميعا بطريقة مؤلمة إبّان السنوات الثلاث الماضية.

ولذا فمع وجود هذا الشك الراسخ جدا والصحي نرحب اليوم بمشروع القرار الذي يعلن بوضوح أن: لا تعامل كالمعتاد بعد اليوم، ولا مكان للمزيد من الأوهام والكتمان. فالآليات الجديدة وأنظمة الابلاغ ينبغي أن تساعدنا جميعا على السير قُدما للتوصل إلى النتيجة المرجوة. وبالاضافة إلى ذلك، يجب أن نؤكد على المقوم الأساسي في النجاح المأمول لهذا النظام الذي تم صقله: فيجب على الدول الأعضاء أن توفر - وأشدد "يجب أن توفر" - جميع الموارد الضرورية لهذا النظام كي يكون فعالا. لقد تعلمنا جميعا بطريقة مؤلمة جدا أن التدابير الوقائية التي اضطلع بها باخلاص هي أكثر فعالية وكفاءة بكثير وفي نهاية المطاف أجدى اقتصاديا من الخطوات التصحيحية التي تتخذ بعد إلحاق الضرر.

فإذا كان المجتمع الدولي وبعض الدول الكبرى ترى بإخلاص أن الأسلحة الجديدة والمواد الاستراتيجية تصب الزيت على النار في البوسنة والهرسك، فيجب عليها عندئذ، أن تطبّق وعلى نحو صارم هذه السياسة - لأسباب عملية ونفسية وأخلاقية ولأسباب قانونية - على مشعلي النار، أولئك الذين قاموا أصلا بإشعالها، بمن فيهم المعتدي عبر الحدود.

ويجب على الأمين العام والرئيسين المشاركين والأعضاء الآخرين في بعثة المؤتمر الدولي المعني

بيوغوسلافيا السابقة وأعضاء مجلس الأمن وغيرهم أن يتسموا باليقظة في ضمان أن تكون البعثة فعّالة ومواردها كافيـــة، وفـــي توفير أدلّة مستقلة عن الانتهاكات، وفي إجراء التعديلات الضرورية، بما في ذلك الوزع المحتمل للمزيد من الخبراء والقوات، على الحدود.

ويحزننا أن نعلـــن أن التأكيدات من جانب الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، بالاضافة إلى تقاريرهما، صحيحة كانت أم لا، لم تمنحنا الثقة لدى مقارنتها بجبل الأدلة التي تناقضها. إننا نرجو أن يضع مجلس الأمن، والأمانة العامة والمؤتمـــر الـــدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة نصب أعينهم أن بعثة المراقبة هذه هي قبل كل شيء على حدود جمهوريـــة البوسنة والهرسك.

وفـــي هذا الصدد، نرحب بالحكم الذي طال انتظاره والذي يرد في الفقرة ١٦ من مشروع القرار S/1995/319، التي تطالب بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة بأن تزود الحكومات المعنية بملاحظاتها والنتائج التي تتوصل إليها - ويجب أن نفترض، دون استغلال هذه المعلومات. وسنكون على اتصال ببعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة لتسهيل تنفيذ هذا الحكم، ولا نزال على استعداد، بالتأكيد، للتعاون على أكمل وجه.

وينبغـــي أيضا أن نحيـــط علما بأن الحكـــم المتعلق بالتخفيف الحالي للعقوبات بالنسبة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - أي، صربيا والجبل الأسود - يُحدد انتهاء تاريخه بحلول ٥ تموز/يوليه من هذا العام. وهـــذا أنسب تعبيـــر عن عزم المجلس على ألا يسمح بأن تُملي عليه الدولة التي استحقت فرض جزاءاته عليها، وألا يعطيها عذرا لمواصلة جرمها. كذلك، فإن هذا الإطار الزمني طويل بما يكفي لاختبار كفاءة إغلاق الحدود وآليات الرصد وإخلاص نظام بلغراد. ويتوقف الأمر الآن على السيد ميلوسيفيتش.

وبطبيعة الحال، يمثل السعي إلى تحقيق السلام في جمهورية البوسنة والهرسك معادلة تتغير كثيرا. وإغلاق الحدود بالتأكيد، خطوة هامة. كذلك، فإن تخلي نظام بلغراد عن أطماعه الشريرة وغير المشروعة شرط أساسي. إن الالتزام بالسلام لا يتسق مع تجنب الاعتراف بالسيادة وبالسلامة الإقليمية للجيران واللجـــوء المستمر مـــن جانب ميلوسيفتيش إلى دبلوماسية مصارعة الثيران. فرداء الخداع والنفاق يجب أن يطرح جانبا ويجـــب أن يعـــود الخنجر إلى غمده نهائيا.

وبطبيعة الحال، يجب أن نكون صريحين جدا حيال هذا: فالسيد ميلوسيفيتش لا يتخذ هذا القوام القدير والرشيق كمصارع للثيران إلا لبعض الزعامات السياسية الدولية التي أصبحت راغبة جدا في أن تلعب دور الثور.

لقد ذكرنا أن السعي إلى تحقيق السلم في جمهوريتنا معادلة تتألف من أرقام مجهولة كثيرة، وفي حين أننا نكاد نصل إلى نقطة تحديد مجهول واحد، فإننا للأسف نبتعد عن رقم مجهول آخر، هو التسارع المذهل في تآكل ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، وتحديدا، تآكل الإرادة السياسية لرؤية الولاية تدخل حيز النفاذ. فعندما جددت ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية قبل ثلاثة أسابيع، كان الأمل يحدونا بأن عملية التآكل قد أوقفت، بل عكست. ومن الواضح أن الحال لم تكن كذلك. فإننا لا نزال ننتظر بشعاع من التوقع الايجابي، تقرير الأمين العام عن الشواغل المعرب عنها في رسالتنا المـــؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/245) والمشار إليها في القرار ٩٨٢ (١٩٩٥). ولكن كيف سيستجيب الأمين العام بصورة بنّاءة لشواغلنا ومظلماتنا السابقة في وقت تجري فيه سلسلة من التحرشات الصربية الجديدة وعمليات انسحاب واستسلام من جانب قوة الأمم المتحدة للحماية في وجه تلك الاستفزازات؟

إن الصرب يذهبون إلى نقطة لتجميع الأسلحة خاضعة للأمم المتحدة في ضاحيـــة محتلة من ضواحي سراييفو ويقصفون بمدافع الهاون المناطق المدنية في سراييفو، بينما يقف جنود قوة الأمم المتحدة للحماية لا يحركون ساكنا.

إن رد الأمم المتحـــدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على هذه الأعمال المشينة والاجرامية يفترض أن يكون ضربات جوية. وعوضا عن ذلك فـُرض على

جنود الأمم المتحدة هناك المذلة والتفرج على الجرائم التي ترتكب.

والآن يسيطر الصربيون على الأجواء، وهي نفس الأجواء التي أعلن أنها "منطقة حظر الطيران" التي تشرف على إنفاذها الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ولا يكفي أن دعم الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي من الجو إلى الأرض والضربات الجوية قد تقلص، ولا يكفي أن الطائرات التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية تُقصف بصورة منتظمة، ولكن الصرب يُملون بالفعل على الأمم المتحدة من الذي يمكنه أن يطير على متن الطائرات التابعة لها. واعتبارا من هذا اليوم، يبدو أن أعضاء فريق الاتصال أنفسهم غير مرحّب بطيرانهم بعد اليوم على متن هذه الطائرات. فالبوسنيون غير مصرح لهم؛ والدبلوماسيون الأمريكيون وغيرهم استبعدوا من الطيران في هذه الرحلات، وحتى الموظفين المدنيين في الأمم المتحدة ينكر عليهم حق الهبوط في سراييفو لأن طائراتهم تواجه خطر القصف، بل وتقصف بالفعل. وبعد أن فقدت الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي السيطرة على الأجواء أصبحت الآن ضحية ما لا يعدو أن يكون إرهابا جويا.

اسمحوا لي أن أقتبس بإيجاز من مقالة صادرة عن وكالة أنباء نيويورك تايمز في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، تحت عنوان "الاختبار في البوسنة: حدود إذلال الأمم المتحدة"،

> "إن الشحنات الجوية إلى سراييفو تكمن في لب مهمة الأمم المتحدة هناك - وتوفر ما يزيد عن ٨٠ في المائة من المعونة إلى المدينة. ولكن أصبح واضحا الآن أن هذه الشحنات الجوية أصبحت الآن تدلل على مدى هشاشة السلطة الجماعية للعالم في سراييفو إزاء الصرب الذين هم، في آخر الأمر، أفراد جيش متمرد يسيطر على ٧٠ في المائة من أراضي دولة تعترف بها الأمم المتحدة". (هيرالد تربيون الدولية، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، ص ٥)

ويتحدث بعضهم عن ضرورة التزام الأمم المتحدة بالحياد، وقد ذهب البعض بهذه الحجة إلى حد أن تعلن الأمم المتحدة حيادها. وأقول لأعضاء مجلس الأمن "يا أصحاب السعادة هذا هو تفسيركم. ولكن هل تدركون أن الأمم المتحدة، وسلطتكم، وهيبة بلدانكم، وأهم من ذلك كله، رجالكم ونساءكم، لا البوسنيين فقط، تحت رحمة الهجوم المباشر لهؤلاء الصرب؟ إن الحرب تُشن عليكم وعلينا جميعا، وكلما أسرعتم في التراجع لتفادي هذه الحرب، كلما ازداد إصرار صرب كراديتش على تتبعكم والتضييق عليكم".

وأود هنا أن أخاطب زميلي وصديقي العزيز، السفير مريميه، الممثل الدائم للجمهورية الفرنسية. عندما كنت أشاهد في التلفزيون العريف الفرنسي الشاب، إيرك أردوان، الذي أصيب إصابة بليغة بينما كان يساعد على إقامة حاجز للحماية من القناصة أمام واجهة فندق "هوليداي إن" في سراييفو، شعرت بالصدمة والجذع، وفي النهاية تجمدت أحاسيسي في خليط من الخوف والغضب.

ومرة أخرى أتقدم بأعمق التعازي للأسر المعنية ولفرنسا حكومة وشعبا لوفاة الشابين الفرنسيين. وبالمثل، في الواقع أنه بوفاتهما مات جزء آخر أيضا من سراييفو. فالمدينة التي كان يأملان في حمايتها هي مدينتنا، مدينتي. والناس الذين كانا يحاولان الدفاع عنهم هم مواطنونا، بل هم في واقع الأمر أفراد أسرتي وأصدقائي ومستقبل بلدنا. ومدخل فندق "هوليداي إن" الرئيسي الذي كان هذا العريف الباسل يقيم الحاجز أمامه هو المدخل الذي كنت استخدمه عندما أكون في سراييفو وأقيم في ذلك الفندق.

وأقول لك، سيدي السفير "قد لا تكفي أدلة الطب الشرعي، وقد لا تكفي تكهنات السياسيين، ولكن عندما يطلق الصربيون الرصاص عليكم، فإنهم يطلقونه علينا أيضا. وعندما يقتلون أحد شبابكم الشجعان، فإننا نشعر أيضا كما لو أنهم قتلوا واحدا منا. لا تتصوروا أن خلافاتنا السياسية تلبد شعورنا إزاء تضحياتكم ولا تفسروا خطأ وجوهنا الجامدة بأنها تعبير عن اللامبالاة. فحقيقة الأمر، سيدي السفير، وجميع أعضاء المجلس الذين لديهم شباب وشابات في البوسنة والهرسك، أننا بعد ثلاث سنوات أصبحنا جميعا جرحى ومخدرين. وإننا جميعا عُرضة للهجوم، سواء أكنا من ذوي الخوذ الزرق أم لا".

لقد قبلنا خطة السلم التي اقترحها فريق الاتصال، على الرغم من جميع أوجه قصورها وجوانب الحيف فيها. ولكن صرب كراديتش ما زالوا يعتقدون أن بوسعهم المقاومة بنجاح، بل وحتى إرغام مجلس الأمن على التخلي عن خطة فريق الاتصال في مواجهة الواقع، وواقع غزوهم و "التطهير العرقي". ولسوء الطالع أن مجلس الأمن في بعض الأحيان يمدهم بالأمل، عندما ينادي في قراراته وبياناته بالمفاوضات السلمية ووقف إطلاق النار، من ناحية، ويتردد، من الناحية الأخرى، في تذنيبهم، ولا يعترف بالتزام حكومتنا بالخطة، ومرة أخرى، لا يطالب بقبولهم لها.

إن الضحيتين الفرنسيتين الأخيرتين، والضحايا الآخرين من موظفي الأمم المتحدة والمدنيين البوسنيين الذين قتلوا منذ آب/أغسطس ١٩٩٤ هم الخسائر في الأرواح التي ترتبت على رفض قبول خطة السلام التي اقترحها فريق الاتصال ورفض الالتزام بها.

وبطبيعة الحال، فإن المتغير الأساسي في معادلة السلام هذه هو قبول الصربيين لهذه الخطة وتنفيذها. ولكن إلى أن نكفل تحقيق هذا، فإن المتغير الذي يجب أن نبذل أقصى ما يمكن لتحقيقه، أو على الأقل للحيلولة دون تهميشه، هو الالتزام بولاية الأمم المتحدة، وبقدرة هذه الولاية وبتنفيذها في جمهوريتنا، بل وفي جمهورية كرواتيا وفي كل مكان آخر. وهذا سيؤدي في آن معا إلى إنقاذ الأرواح وإلى زيادة الضغط الإيجابي على صرب كراديتش إلى أقصى حد لقبولهم بالسلام.

وهناك أيضا متغيرات أخرى في السعي من أجل إقرار السلام في بلادي. فنحن سنواصل استخدام كامل قدرتنا، بما في ذلك الحق والوسائل للزود عن سكاننا وسلامتنا الاقليمية وسيادتنا. وسنستخدم هذه المتغيرات بكل إحساس بالمسؤولية، ونؤكد هنا على حقنا الثابت في الحصول على جميع الوسائل الممكنة للدفاع عن أنفسنا.

لكن سعينا المشترك من أجل السلم سيكون أكثر إثمارا وأقل خطورة وأقل تسببا في النتائج العكسية بقدر ما يزداد التزام الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك وفي المنطقة بأسرها بتنفيذ ولايتها وقدرتها على القيام بذلك على نحو أفضل.

وآمل أيضا ألا يقوض "شخص بارع"، متعمدا أو غير متعمد، الهدف الحقيقي للولاية بتشذيبها باستمرار بحيث تتدنى التوقعات دوما. وبدلا عن ذلك، يجب الارتقاء بتنفيذ وتطبيق الولاية إلى المستوى المناسب والمقصود.

إن محصلة المعادلة التي يجب أن نتوصل إلى حلها لكفالة إقرار السلم ليست، لسوء الطالع، محصلة متغيرة، ولهذا فإننا لا نستطيع أن نغش - وأؤكد على أننا لا نستطيع أن نغش - في هذه المهمة الثقيلة للغاية المطلوبة منا لكي نتوصل إلى هذا الحل.

وأود مرة أخرى أن أغتنم هذه الفرصة السانحة لأشكر المجلس على هذه الخطوة الصغيرة ولكن الهامة التي خطاها اليوم.

وأخيرا، اسمحوا لي بدقيقة لأخاطب أعز زملائي، السفيرة مادلين ألبرايت، باسم شعبنا وجمهوريتنا.

إن معظم البوسنيين ما كانوا يعرفون أين تقع أوكلاهوما قبل الهجوم على تلك المدينة وسكانها. غير أنني عرفتها منذ أن كنت في البوسنة. فبالنسبة لي، كانت مدينة أوكلاهوما أول مدينة قطنت فيها في الولايات المتحدة. وأعرف أن الناس هناك يتسمون بالكرم والدفء والانفتاح. وهم يساعدون جيرانهم المحتاجين، سواء أكان هؤلاء الجيران عبر الشارع أو في أقاصي المعمورة.

وأحد عمال الإغاثة الذين تواجدوا في مكان الانفجار على الفور، وظهروا على قناة سي. إن. إن، كان السيد لاري جونز، من منظمة "اطعموا الأطفال"، وهي منظمة ناشطة أيضا في البوسنة والهرسك.

والآن فإنه يساعد جيرانه المباشرين بعد أن ساعد البوسنيين في الماضي. وأذكر تعليقه يوم الانفجار. لقد قال، "إنني لم أشاهد شيئا كهذا منذ أن تركت سراييفو".

إن شعب سراييفو ليس بمقدوره أن يقدم أي مساعدة مادية حقيقية، لكننا نقدم أخلص تعازينا لأسر مدينة أوكلاهوما وجميع أهاليها وتمنياتنا لهم بالتغلب على محنتهم. وهؤلاء الذين ارتكبوا هذه الجريمة يستحقون اللعنة في الأرض وفي السماء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على عباراته الرقيقة.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن سرور وفدي إذ يراكم، سيدي، نائب ووزير خارجية الجمهورية التشيكية، تترأسون هذه الجلسة.

لقد تلقى أعضاء مجلس الأمن تقرير الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة فيما يتصل بدرجة امتثال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بالتزامها بإغلاق الحدود بينها وبين المناطق التابعة لجمهورية البوسنة والهرسك الواقعة تحت سيطرة قوات الصرب البوسنيين. وإن الشهادة على هذا هي الشرط الأول الضروري لنظر هذا المجلس في استمرار الوقف المحدود للجزاءات المفروضة بمقتضى القرار ٩٤٣ (١٩٩٤).

كذلك يقدم لنا تقرير الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية بيانا ببعض الصعوبات التي صادفاها في التحقق من إغلاق الحدود. بيد أننا نرى أنه يتضح من هذا التقرير أن وفاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بالتزاماتها هو القاعدة، بصفة عامة، في حين أن حالات الخروج على هذه الالتزامات، وهي لا تقتصر على طرف واحد، استثناءات على أية حال.

ونرى أنه من الضروري القيام بتقييم دقيق لهذه الاستثناءات في سياق المساعي الرامية إلى تمديد وقف إطلاق النار، ووضع عملية السلام على المسار الصحيح، وكذلك في مواجهة الزيادة المؤسفة في التوتر في يوغوسلافيا السابقة في الآونة الأخيرة الأمر الذي يبعث على بالغ قلق وفدي.

إن أي نظام للعقوبات ينبغي بالضرورة أن يكون متدرجا ورشيدا ومتناسبا والسلوك الذي يرمي إلى زجره. ونحن في المجلس إذ نشهد جهود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) للوفاء بالتزاماتها، إذا لم نستجب وفقا لهذه المعايير، لعلنا نخاطر باستخدام الصلاحيات المناطة بنا بمقتضى الميثاق دون المراعاة الواجبة للمقاصد التي منحت من أجلها.

لهذه الأسباب، تؤيد جمهورية الأرجنتين استمرار وقف العمل بالجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) حتى انقضاء الفترة الزمنية المحددة في القرار ٩٧٠ (١٩٩٥). وفي هذا الصدد، وانطلاقا من روح التعاون العريض، فإنها ستنضم إلى توافق الآراء في المجلس بشأن اعتماد مشروع القرار المعروض علينا الآن.

بيد أننا نجد لزاما علينا أن نعرب عن وجهة نظرنا الخاصة فيما يتصل ببعض أحكام هذا المشروع.

إن الفقرة ١ من المنطوق تضع تاريخا محددا يحدد مدة سريان القرار. ووفد الأرجنتين يفسر هذا التاريخ لا باعتباره بالضرورة تقصيرا ما، بحكم وظيفته، في الحد الزمني الوارد في القرار ٩٧٠ (١٩٩٥) بل بالأحرى باعتباره يضع سياسة تنفيذية جديدة أكثر وضوحا. والواقع لعله لن يكون من المجدي بصفة خاصة تفسيره على أنه يحدد حدا زمنيا أقصر لوقف الجزاءات، في حين أنه من المسلم به أنه لا توجد تغييرات ذات شأن، سلبية أو إيجابية، في الظروف الفعلية، سواء سياسية أو فنية، تبرر ذلك الوقف. إننا نكرر أننا لا نرى أية أسباب معينة، سوى أسباب فنية،

في التقرير من أجل تمديد أو تقصير الحد الزمني الوارد في القرار ٩٧٠ (١٩٩٥).

ونود أن نعرب عن شكرنا إلى مقدمي مشروع القرار على التغيير الذي أدخلوه على الفقرة ١٢ من المنطوق، بتقسيمها إلى جزأين لكي تصبح الفقرتين الحاليتين ١١ و ١٢ من المنطوق؛ ولقد كان هذا إلى حد ما استجابة إلى الآراء التي أعرب عنها وفدنا. كما نود أن نشير إلى أن الاتفاق بشأن إجراءات الجزاءات يفترض مسبقا المفاوضات بين جميع أعضاء اللجنة المعنية فيما يتعلق بالجوانب الفنية للنظام. وفي هذا السياق، إذا استمر الوضع القائم، المتسم بما تثبت التجربة بأنه عملية يتبعها بعض الربط بين الجوانب الاجرائية بجوانب أخرى تعتبر، إذا توخينا الدقة في القول، خارج ولاية اللجنة، سيكون من الصعب إخراج اللجنة من المأزق الذي تواجهه منذ بعض الوقت فيما يتصل بهذه الاجراءات.

يود وفد الأرجنتين أيضا أن يسجل رسميا تفسيره للفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار. إننا نفهم أن التفويض الممنوح لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بتشغيل الرحلات التجارية يعني بالضرورة استطاعتها الحصول على كميات الوقود وزيوت التشحيم والمعدات وقطع الغيار اللازمة لتشغيل هذه الرحلات على نحو آمن وبشروط معقولة. وهذا هو السبيل الوحيد لتفسير الجزء الأول من نص هذه الفقرة.

وأخيرا، نود أن نعرب عن أملنا الوطيد في أن مشروع القرار سيشكل حافزا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، لمواصلة الوفاء بالتزاماتها بل لزيادة مستوى التزامها بالتدابير التي يرى المجلس أنها حيوية تماما لمواصلة الجهود الرامية إلى استعادة السلام إلى المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على عبارته الرقيقة.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي، في البداية، أن يعرب عن مدى سروره، سيدي الرئيس، لرؤيتكم، النائب الأول لوزير خارجية الجمهورية التشيكية، تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن.

كما يود الوفد الاندونيسي أن يعرب عن تعازيه الصادقة والقلبية لشعب وحكومة الولايات المتحدة على وفاة عشرات المدنيين الأبرياء في مدينة أوكلاهما في وقت سابق من هذا الأسبوع.

يود وفد بلدي كذلك أن يعرب عن تقديره لواضعي مشروع القرار المعروض علينا اليوم، والذي يمدد، حتى ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، التخفيف الجزئي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، الذي اعتمد أصلا بموجب القرارين ٩٤٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و ٩٧٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

كان وفد بلدي قد أعرب، وقت اعتماد القرار ٩٧٠ (١٩٩٥) عن تحفظاته الشديدة على تمديد تخفيف الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إلا أن الوفد الاندونيسي أعلن آنذاك أنه ما دام القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) قد بدأ بالفعل عملية تخفيف الجزاءات، فإننا نؤكد ضرورة أن تفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بدقة بالالتزامات التي تعهدت بها بإغلاق حدودها مع جمهورية البوسنة والهرسك.

وعلى امتداد الأيام المائة الماضية، درس وفدي بعناية التقارير الدورية التي قدمها الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وهو يلاحظ التقييم الثابت لمنسق البعثة، والذي يفيد بأن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تواصل تعاونها المرضي مع بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وأن البعثة ما زالت تحظى بكامل حرية التنقل داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ومع ذلك، لا يمكن لوفد بلدي، بالمثل، أن يسهو عن التدفق المستمر للمعلومات التي تبين أنه لم يتحقق حتى الآن الإغلاق الأكثر فعالية للحدود. وأكثر ما يجذب الانتباه الأنباء الواردة عن رحلات الطائرات العمودية التي انتهكت إغلاق الحدود. وهذه الحوادث واردة في التقارير الأخيرة للرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية

للمؤتمر الدولي. وقد علم وفدنا أيضا بالتقارير الواردة عن التحايل على إغلاق الحدود في شكل شحنات السلع العابرة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) من خلال جمهورية كرواتيا الى المناطق الواقعة تحت سيطرة ما يسمى بقوات صرب البوسنة في جمهورية البوسنة والهرسك.

ويرى وفد اندونيسيا أن مشروع القرار المعروض علينا يحافظ على توازن سليم بين الاعتراف بالتقييمات الواردة في تقارير الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بتعاون سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، والعيوب المستمرة التي تشوب إغلاق الحدود.

وهذا القرار ليس موجها ضد من يهتمون اهتماما حقيقيا بضمان إغلاق الحدود: فهو يتضمن عناصر تعترف بأهمية تعاون سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في كفالة إغلاق الحدود. وعلى أية حال فقد تم تمديد التعليق الجزئي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، بل إن القرار بالأحرى، موجه ضد من يصممون على انتهاك إغلاق الحدود.

ومع ذلك، فمن واجب الوفد الاندونيسي أن يؤكد، مرة أخرى، ان المجتمع الدولي يتوقع من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تنفذ بكل صرامة الالتزامات التي تعهدت بها. ولا يمكننا أيضا أن نتناسى ان اعتراف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بجمهورية البوسنة والهرسك لم يتم حتى الآن. وهذا الإجراء من شأنه أن يسهم إسهاما لا حد له في تهيئة بيئة مؤاتية لإحلال سلم دائم وشامل في المنطقة.

ويتضمن مشروع القرار المعروض علينا عددا من العناصر الهامة القائمة على أساس خبرة المائة يوم الماضية؛ ونسارع ونضيف أن بعضها هو إعادة تأكيد التزامات سابقة يقصد بها كفالة التنفيذ الأكثر فعالية لإغلاق الحدود. ونحن نعلق أهمية كبرى، مثلا، على الحكم الذي يتناول إمكانية تحويل البضائع - عدا المواد الغذائية والإمدادات الطبية والملابس للاحتياجات الإنسانية الضرورية - من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خلال جمهورية كرواتيا الى المناطق الواقعة تحت سيطرة ما يسمى بقوات صرب البوسنة، من جمهورية البوسنة والهرسك.

ونرى من المهم أيضا أن مشروع القرار ينص على إجراء تحقيق واف في الانتهاكات المزعومة المتعلقة بإغلاق الحدود، بما في ذلك الانتهاكات الجوية، ويشدد على أهمية محاكمة الأشخاص الذين يشتبه في قيامهم بانتهاك إغلاق الحدود.

ومما يشجع وفد بلدي أيضا الاعتراف في مشروع القرار بضرورة تزويد بعثة المؤتمر الدولي بالقدرة على الاضطلاع بمهامها بطريقة فعالة، فالصعوبات المالية التي تواجهها البعثة استأثرت، وعن حق، بكل اهتمامنا. وهذه الصعوبات يجب معالجتها فورا حتى لا تعوق على نحو خطير من قدرة البعثة على التحقق بشكل موثوق به من إغلاق الحدود.

وفضلا عن ذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد أن مشروع القرار المعروض علينا اليوم ينص على أنه ينبغي للرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ألا يستخدما المعلومات التي توفرها البعثة فحسب بل أيضا المعلومات المتوفرة من جميع المصادر التي يُرى أنها هامة. وهذا في رأينا جانب هام من جوانب مشروع القرار، وهو يشكل جزءا من جهد يستهدف مساعدة المؤتمر الدولي على نحو بناء في تنفيذ مهامه.

وفي هذا المنعطف، سأكون مقصرا لو فاتني أن أشيد بأعضاء البعثة على ما يبذلونه من جهود دؤوبة في الوفاء بواجباتهم الهامة في ظل قيود مادية وتنفيذية صعبة.

لقد طال أمد الصراع في البوسنة والهرسك أكثر مما ينبغي. وهذه الهيئة اعتمدت قرارات وأصدرت بيانات، ومع ذلك لا يزال شعب البوسنة والهرسك منكوبا بالموت والدمار. ولا يمكن التوصل الى تسوية دائمة إلا إذا تشاطرت جميع الأطراف المعنية التزاما حقيقيا بالسلم. ومشروع القرار المعروض علينا يمثل وسيلة لتشجيع صرب البوسنة على قبول خطة السلم التي أعدها فريق الاتصال، وجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. ولهذا

يجب تنفيذه بنشاط، على النحو اللائق بالتدابير التي تفرض بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وفي ضوء هذه الاعتبارات سيؤيد وفد بلدي اعتماد مشروع القرار.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي، أولا وقبل كل شيء، أن يرحب بين ظهرانينا، النائب الأول لوزير خارجية الجمهورية التشيكية، سعادة السيد ألكسندر فوندرا. ونود أيضا أن نعرب عن خالص تعاوينا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولأسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم في الانفجار المفجع الذي وقع في مدينة أوكلاهوما.

لقد أتيحت الفرصة لنيجيريا أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجراها مجلس الأمن، لأن يعرب عن شكره للرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة على تقريرهما الأخير عن عمليات بعثة المؤتمر الدولي الموفدة الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ويرى وفد بلدي أن عمل الرئيسين المشاركين ومعاونيهما مازال حيويا في جهود الوساطة الدولية لإحلال السلم في جمهورية البوسنة والهرسك.

لقد كان قرارا جريئا وشجاعا من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، عندما قررت، في جملة أمور، يوم ١٤ آب/اغسطس ١٩٩٤ - إزاء خيبة أملنا من عدم قبول الطرف الصربي البوسني لخطة السلم لفريق الاتصال - قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الطرف الصربي البوسني، وإغلاق حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أمام جميع عمليات النقل عبر تلك الحدود باستثناء المواد الغذائية والملابس والأدوية.

وهذه الخطوة الإيجابية التي اتخذتها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قابلها مجلس الأمن بخطوة مناسبة باتخاذه القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، الذي نص على رفع جزئي للجزاءات القائمة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومن الأهمية بمكان، إذن، أن يقوم الأمين العام والرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة بمواصلة رصد التنفيذ الكامل عن كثب لالتزام بلغراد بإغلاق الحدود مقابل التعليق الجزئي للجزاءات. والثغرات القائمة حاليا على الحدود يجب تصحيحها، ويجب تصحيحها بإخلاص.

وما يقلق وفد بلدي قلقا خاصا اليوم هو أنه على الرغم من إغلاق الحدود واستمرار الإسهامات الإيجابية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وقبول حكومة البوسنة والهرسك بخطة السلم التي أعدها فريق الاتصال، فإن عملية السلم في جمهورية البوسنة والهرسك لا تزال في طريق مسدود.

ويرى وفد بلدي أن، في السياق العام للبحث عن السلم في البوسنة والهرسك، يُقدم مشروع القرار الحالي إسهاما لسببين على الأقل. السبب الأول أنه يؤكد، وعن حق، على الحاجة إلى تعزيز نظام إغلاق الحدود القائم، وعلى الحاجة إلى التحقيق بمزيد من الجدية في الانتهاكات التي أفيد عنها، من قبيل احتمال قيام طائرات هليكوبتر بعبور الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك. والسبب الثاني - وهو متعلق بالنقطة السابقة - يعترف مشروع القرار بأن استمرار نظام إغلاق الحدود يشكل نقطة ضغط قيِّمة على صرب البوسنة، وبناء عليه يمدد تعليق الجزاءات المفروضة على بلغراد، ولو لفترة قصيرة.

ويعتقد الوفد النيجيري بأن المسائل المتعلقة بإغلاق الحدود ليست إلا جزءا واحدا من المشاكل التي تعترض تحقيق التقدم في حل الصراع البوسني. وما من شك في أن لبلدان فريق الاتصال دورا فريدا تضطلع به، باعتبارها أعضاء في مجلس الأمن، أو في منظمة حلف شمال الأطلسي، أو في الاتحاد الأوروبي، أو أعضاء في الهيئات الثلاث كلها في بعض الحالات. وكما في منطقتي دون الإقليمية، حيث تسبب افتقار الدول الأعضاء إلى وحدة المصالح والمواقف في الإضرار بعملية السلم في ليبريا، فكذلك في البوسنة والهرسك لم يساعد تنوع مصالح البلدان ووجهات نظرها في المنطقة دون الإقليمية في حل المسائل على الإطلاق.

ومن ثم، نعتقد أن من الضروري لدول فريق الاتصال أن توالف بين آرائها بأسرع ما يمكن بشأن الطريقة الأفضل التي يمكن أن يُحل بها الصراع في البوسنة والهرسك. وما لم يتحقق توالف المصالح ووجهات النظر العائدة لفريق الاتصال ويمارس الضغط الكافي على الأطراف بطريقة غير تمييزية، فإن مشروع القرار الذي نحن على وشك التصويت لصالحه، على غرار القرارات العديدة السابقة له، قد لا يحقق الأهداف المرجوة في نهاية المطاف. ومرة أخرى سيكون ذلك مؤسفا للغاية لاستمرار المأساة في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد إنغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننضم إلى الذين تكلموا قبلنا في الإعراب عن تعازينا القلبية للولايات المتحدة حكومة وشعبا عقب المأساة التي وقعت على أيدي الإرهابيين في أوكلاهوما.

ويرغب وفد بوتسوانا أن يشكر الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة على تقريرهما (S/1995/302)، الذي قرأناه باهتمام بالغ. ومما يدعو إلى الارتياح أن نلاحظ أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لا تزال تحترم التزامها بإغلاق الحدود الدولية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ومناطق في البوسنة والهرسك خاضعة لقوات صرب البوسنة.

لم يُكتشف عبور أسلحة أو ذخائر عبر الحدود منذ بدأت البعثة عملها في عام ١٩٩٤، على الرغم من مصادرة كميات كبيرة من البضائع المهربة الأخرى. وهذا دليل على أن بعض البضائع المهربة، بما في ذلك الأسلحة، يجب أن تكون عبرت الحدود دون أن يلاحظها أحد. وإذا كان بالإمكان الجزم بأنه لم تحدث عمليات نقل للأسلحة أو الذخائر عبر الحدود، فإن ذلك سيدعونا في الواقع إلى الشعور ببالغ الارتياح، لأن الغرض الرئيسي من إغلاق الحدود كان منع وصول أدوات الحرب إلى قوات الصرب في البوسنة.

والمعروف، مع ذلك، أنه ليس من السهولة بمكان إغلاق الحدود بين بلدين إغلاقا تاما، حتى في أفضل الأوقات. ولا يُنكر أن الأسلحة والذخائر تصل إلى صرب البوسنة من خلال ثغرات موجودة على الحدود. ولن نعلم أبدا، بالطبع، المدى الذي بلغته عمليات نقل الأسلحة. ومع ذلك، يستحيل الشك في أن الأسلحة تصل إلى أراضي البوسنة الواقعة تحت سيطرة القوات الصربية دون أن يكتشف أمرها: فحركة عبور طائرات الهليكوبتر للحدود، وهو ما لا يمكن تفسيره، والآثار التي تخلّفها الآليات الكبيرة على الحدود، وافتقار الحماية لموظفي البعثة الذين اضطروا في مناسبات للهرب بفعل إطلاق النار، أمور توحي كلها بأن الحدود ليست مغلقة في جميع الأوقات وأن إمدادات الأسلحة تصل إلى قوات صرب البوسنة.

ويؤيد وفدي تمديد التعليق الجزئي لأن أي قرار مخالف لذلك سيعني نهاية لما أنجز حتى الآن من وقف عمليات تهريب أدوات الحرب. وفي غضون ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بذل جهود حثيثة من أجل الضغط على بلغراد كي تقوم بعزل قوات صرب البوسنة تماما حتى تدرك تلك القوات أن قبول خطة فريق الاتصال هو أملها الوحيد في إيجاد حل للصراع. وما من شك في أن باستطاعة السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تضطلع بدور حاسم في هذا المسعى لو رغبت في ذلك، ويحدونا أمل وطيد في أن يفعل الرئيس ميلوسيفيتش كل ما أمكنه من أجل جعل إغلاق الحدود أكثر إحكاما.

وبقدر ما يشكل إغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ومناطق البوسنة والهرسك الخاضعة لقوات صرب البوسنة عاملا حاسما في الجهود الآيلة إلى وضع حد للحرب في البوسنة، فإن نفس الشيء ينطبق على الحظر العام للأسلحة. ومن المثير للدهشة معرفة أن أسلحة الحرب يجري شحنها وسط أتون الصراع هذا من قِبل بعض الأعضاء في الأمم المتحدة، بما يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١). ومما يثير بالغ الأسف أن الذين يملكون القدرة على وقف تدفق الأسلحة هذا قرروا عدم التحرك في الوقت الذي يجري فيه التخلي

عن قرارات مجلس الأمن بصورة كاملة. ولا يمكننا أن نتوقع إحراز تقدم على طاولة المفاوضات عندما تكون أطراف الصراع العنيف والمتجذر والمعقد مدججة بالسلاح. وتأجيج نيران الحرب في يوغوسلافيا السابقة بأسلحة جديدة هو ببساطة عمل سيئ . ومن شأنه أن يعرض حياة أصحاب "الخوذ الزرق" للخطر، ولا نعتقد أن هذا هو من مصلحة أحد.

إن الأزمة في يوغوسلافيا السابقة تهدد برسم صورة لمجلس الأمن يظهر فيها آلية غير فعالة لا تصلح إلا لإصدار القرارات. فلقد أصدر المجلس ٢٣ قرارا في عام ١٩٩٢، و ٢٥ قرارا في عام ١٩٩٣، و ١٢ قرارا في عام ١٩٩٤، و ٥ قرارات في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥ وحدها. وإلى أن تُرفع هذه الجلسة، يكون المجلس قد أضاف قرارا آخر إلى هذه القائمة الطويلة فعلا. كما صدرت بيانات رئاسية لا تحصى، مع ذلك لا توجد أي بادرة على تحقيق التسوية في الوقت القريب.

والوجه الآخر لهذا العدد القياسي من القرارات يتمثل طبعا في حقيقة أن المجلس تمكن من حشد قدر لا سابق له من التوافق على كيفية وضع حد لهذا الصراع. والمؤسف أنه لا يمكن قول الشيء نفسه عن التصميم على تنفيذ قرارات المجلس هذه. ولربما حان الوقت لمجلس الأمن أن يفكر في تغيير نهجه بحثا عن حل للصراع في يوغوسلافيا السابقة. ولربما كان هناك طريق للخروج من غيوم الحرب السوداء الملبدة فوق يوغوسلافيا السابقة غير الطريق الذي اعتمدناه حتى الآن.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أرحب نيابة عن حكومة عمان، بكم، سيدي، في المجلس. ويسرنا بصورة خاصة أن نراكم تترأسون هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن، وأن نعرب عن تقديرنا لبلدكم على الطريقة الماهرة التي يدير بها وفده أعمال مجلس الأمن في هذا الشهر حتى الآن، تحت القيادة الماهرة لسفيره القدير، السيد كوفاندا.

بمناسبة حزينة أود أن أعرب، من خلالكم سيدي الرئيس، عن تعازينا الصادقة لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على وفاة الناس الأبرياء بسبب العملية الاجرامية المؤسفة والمرعبة في مدينة أوكلاهوما.

في الوقت الذي يرحب فيه أعضاء مجلس الأمن بالقرار الذي اتخذته سلطات بلغراد ويعتبرونه خطوة أولية في الاتجاه الصحيح من شأنها أن تمهد الطريق لعلاقات جديدة بين المجتمع الدولي وذلك البلد، فإنهم، من الناحية الأخرى، أكدوا خلال مداولات المجلس قبل اتخاذ القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) على الحاجة إلى أن تتخذ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المزيد من الخطوات العملية من أجل التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الرامية الى تشديد قبضة العقوبات على الصرب البوسنيين، ومن بينها ما يلي: أولا، الاعتراف باستقلال جمهورية البوسنة والهرسك والدول الأخرى في المنطقة وبسلامتها الاقليمية وسيادتها؛ ثانيا، وضع حد لجميع الممارسات العدوانية على الصعيدين العسكري والسياسي التي من شأنها أن تشكك في شرعية جمهورية البوسنة والهرسك وتعرض سلمها وسلامتها الاقليمية للخطر؛ ثالثا، الاعتراف المتبادل بالحدود الدولية لجميع الدول في المنطقة واحترامها؛ رابعا، تعزيز التعايش السلمي بين جميع الدول والشعوب في المنطقة بما يتفق مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة؛ خامسا، التعاون مع الأمم المتحدة والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

تلك هي مطالب المجتمع الدولي وأعضاء مجلس الأمن. ومع ذلك، انقضت سبعة أشهر منذ أن علقنا الجزاءات الدولية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وحتى اليوم لم تف بلغراد بأي من هذه المطالب. وعلى النقيض من ذلك، نشهد نظاما غير محكم لاغلاق الحدود وحوادث مثل رحلات طائرات الهليكوبتر، مما يجعلنا نشكك في حكمة تعليق الجزاءات، وذلك في ضوء التنفيذ الجزئي للقرارات ذات الصلة. ومن ثم، يطلب وفد بلادي الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الصرب والجبل الأسود) أن تضطلع بالتزاماتها بصورة كاملة.

وبعد دراستنا الدقيقة لتقارير الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني

بيوغوسلافيا السابقة، نود أن نشيد بالأعمال المنجزة والجهود المبذولة في هذا الصدد، ونتطلع إلى اليوم الذي يحصل فيه المجلس على تقرير يبعث على الارتياح من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية يشير بوضوح الى أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتعاون تعاونا تاما مع البعثة من أجل التنفيذ الفعال والسليم لاغلاق الحدود. وهذا من شأنه، في رأي حكومة بلادي، أن يساعد مجلس الأمن على إعادة النظر في نظام الجزاءات المفروض على ذلك البلد، ومسألة تعليقها بشكل نهائي.

وفي الختام، وانطلاقا من فهمنا للمسألة قيد النظر، سيصوت وفد بلادي مرة أخرى لصالح مشروع القرار بشأن تعليق الجزاءات، ونأمل أن نشهد في الأيام القادمة اتخاذ حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) خطوات أكثر ايجابية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيد مرتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفدي أن يرحب بسعادة السيد الكسندر فوندرا، النائب الأول لوزير خارجية الجمهورية التشيكية، بصفته رئيس مجلس الأمن هذا اليوم.

ونود أيضا أن نعرب عن تعازينا لشعب وحكومة الولايات المتحدة على الخسارة الكبيرة بالأرواح التي نجمت عن الهجوم الاجرامي المشين الذي وقع في مدينة أوكلاهوما قبل يومين.

ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه للتقرير الذي قدمه الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. ومرة أخرى يبلغنا هذا التقرير بأن البعثة لا تزال تتمتع بحرية كاملة في التنقل داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأن تعاون سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا يزال مرضيا. ولهذا السبب، يشهد التقرير في جزئه الأخير - أو يصل الى الاستنتاج - بأن حكومة بلغراد تفي بالتزامها بإغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومناطق جمهورية البوسنة والهرسك الخاضعة لسيطرة قوات الصرب البوسنيين.

ويدرك وفدي من تجربته الخاصة مدى صعوبة مهام إغلاق الحدود بصورة كاملة، خاصة في مناطق الصراع والحرب. فخلال أزمة أمريكا الوسطى في الثمانينات طلب المجتمع الدولي من هندوراس القيام بمهمة مماثلة. وكان من المستحيل بالنسبة لنا في كثير من الحالات أن نفعل ما طلب الينا، وكنا بالتالي هدفا للإدانة أو المراقبة الدولية. ولهذا السبب، ندرك اليوم الوضع السائد في يوغوسلافيا السابقة، وبعد أن درسنا التقارير المرحلية المقدمة من الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، المحالة الينا من خلال الأمين العام للأمم المتحدة، فإننا نؤيد التعليق المؤقت للجزاءات المفروضة على ذلك البلد ونحثه على مواصلة التعاون من أجل بلوغ التعليق الدائم للجزاءات.

لقد أعدت التقرير بعثة من الأشخاص الذين يتحلون بالمسؤولية والكفاءة وينتمون الى ١٨ بلدا، وبالتالي لا نشك في حيادها في تقديم التقرير.

ويود وفد بلادي أن يؤكد الأفكار التي قدمها الأمين العام بشأن نظم الجزاءات في "ملحق خطة السلام" الذي صادق عليه المجلس في بيان صدر مؤخرا. وأجرؤ على التذكير، كما فعلت في مناسبات سابقة، أن الغرض من الجزاءات تغيير سلوك طرف أو أطراف في نزاع ما يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين، لا المعاقبة أو الانتقام بأي شكل من الأشكال. ويجب النظر الى ذلك في إطار المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن المجلس، إذ وضع في اعتباره هدف اتخاذ خطوات راسخة ودائمة صوب تحقيق السلم في البلقان، اتخذ مؤخرا ثلاثة قرارات منفصلة تتعلق بثلاث عمليات لحفظ السلم: في كرواتيا، وفي البوسنة والهرسك، وفي مقدونيا. ونأمل في أن يساعد مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم على تعزيز الثقة والتعاون فيما بين جميع الأطراف المشتركة في الصراع.

أخيرا، أود أن استرعي الانتباه الى الرسالة الموجهة الى الأمين العام (S/1995/313)، وبالتالي الى مجلس الأمن، من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة، والمتعلقة بأثر الجزاءات على بلدان مثل أوكرانيا وبلغاريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا واليونان. لقد قرر وزراء خارجية تلك البلدان، في اجتماعهم في أثينا، الاضطلاع بعمل في مجلس الأمن بسبب المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويرى وفدي أنه ينبغي النظر في هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

وكما كان الأمر في مناسبات عديدة، فإن وفد بلدي يود أن يعترف بالموقف الايجابي لسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويحثها على مواصلة التعاون بهدف تحقيق سلم عادل ودائم في يوغوسلافيا السابقة، ولأن الرفاه والسلام لجيرانها سيعني كذلك السلام والرخاء لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولهذا السبب نؤيد مشروع القرار الذي سيبت فيه المجلس بعد قليل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هندوراس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسرني أن أرحب بكم، سيدي، النائب الأول لوزير خارجية الجمهورية التشيكية، وأنتم تترأسون جلسة مجلس الأمن لهذا اليوم.

ويود الوفد الروسي كذلك أن ينقل تعازيه الخالصة للولايات المتحدة على الخسارة المفجعة بمدينة أوكلاهوما في أرواح الأمريكيين، بمن فيهم الأطفال، الذين سقطوا ضحية عمل ارهابي تقشعر له الأبدان. وهذا العمل البربري الأحمق يدلل مرة أخرى على الحاجة الى بذل جهود مشتركة حاسمة جدا من جانب المجتمع الدولي للقضاء على التهديد الذي يشكله التطرف والارهاب، بعد أن أصبح نطاقهما دوليا.

إن روسيا لن تتمكن من تأييد مشروع القرار المعروض على المجلس، لأنه، في نظرنا، يتناقض والمبدأ الذي يقوم على الحوافز الايجابية والسلبية والذي اتفق عليه سابقا في فريق الاتصال وفي مجلس الأمن. واستنادا الى ذلك المبدأ يجري تشجيع الذين يؤيدون خطة السلام ويمارس الضغط على الذين يرفضونه. والغرض من ذلك المبدأ كان توفير أداة فعالة في الجهود الرامية للتوصل الى تسوية سلمية. وقد يكون من المناسب اليوم التساؤل عن مدى فعالية استخدام تلك الأداة.

وفي هذا الصدد، أعيد الى الأذهان خلفية هذه المسألة. ففي آب/أغسطس من العام الماضي قررت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من تلقاء نفسها أن تغلق حدودها مع البوسنة والهرسك أمام جميع البضائع ما عدا البضائع اللازمة للاحتياجات الانسانية. وبعد ذلك طلبت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الى المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ايفاد بعثة دولية الى الحدود للمساعدة في تنفيذ هذا القرار. وفي الحالتين، تصرفت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بمبادرة ذاتية منها، وبذلك دللت على استعدادها للتعاون بنشاط مع المجتمع الدولي في الجهود الرامية لتحقيق تسوية سلمية، بما في ذلك من خلال ممارسة ضغط جاد على القيادة الصربية البوسنية لتغيير موقفها غير البناء.

وكانت هذه خطوة شجاعة وليست سهلة، إلا أنه بالرغم من المشاكل الملازمة لها والتي لا مفر منها، تمسكت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتنفيذ قرارها. واستجاب مجلس الأمن باعتماد القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، الذي يعلق جزئيا القيود المفروضة على الرحلات الجوية التجارية، وخدمات النقل بالعبارات بين بار وباري والتبادل الثقافي والرياضي. وينبغي لنا أن نعترف بأمانة بأن هذه الاستجابة لم تكن كافية تماما ولا متناسبة مع أهمية إغلاق بلغراد للحدود: بل كانت هذه، أساسا، تدابير رمزية لم تخفف فعلا من عبء الجزاءات الاقتصادية والتجارية.

ومنذ ذلك الوقت، وكما عززت ذلك تقارير عديدة من جانب الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك التقرير الأخير - المرفق بالوثيقة S/1995/302 المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل - التزمت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصرامة بقرارها. وتعاونها مع بعثة المؤتمر الدولي جيد جدا؛ وآخذ بالتحسن على نحو مطرد حيث تكتسب تجربة العمل معا. والمشاكل التي تبرز يجري حلها بسرعة وبصورة بناءة.

وبطبيعة الحال، ليس بإمكان أية حكومة أن تغلق حدودها ١٠٠ في المائة، ولذلك تقع حوادث معزولة من التهريب والحالات الأخرى. إلا أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكما أشارت بوضوح تقارير المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، تعمل بنشاط على تسهيل حلها.

ولقد ذعر العديدون إزاء التقارير التي تفيد بقيام طائرات الهليكوبتر برحلات عبر الحدود؛ وهنا، وكما نعرف جميعا، فإن الكثير ما زال غير أكيد ويتطلب المزيد من التحقيق. وعلى أية حال، فإن الحدود ما فتئت مغلقة الى درجة كبيرة لمدة تسعة شهور، وكان هذا عاملا رئيسيا لصالح تحقيق تسوية سياسية للأزمة في أقرب وقت ممكن. ولقد دللت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أنها شريك جدي في فريق الاتصال وفي المجتمع الدولي برمته في السعي من أجل تحقيق السلم.

وفي ظل هذه الظروف، يبدو أنه كان للمجلس كل المبررات لاعتماد حوافز ايجابية أخرى ولا سيما بعد أن أعلن عن عزمه منذ اعتماد القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) على ابقاء الحالة قيد الاستعراض الدقيق والنظر في اتخاذ خطوات اضافية للتخفيف من الجزاءات. وكحد أدنى، فقد كان ينبغي له منذ زمن طويل أن يقوم بجعل التعليق الجزئي للجزاءات مفتوحا، كما اقترح ذلك الاتحاد الروسي مرارا وتكرارا. وهذه المرة، قدمنا للمجلس مشروع قرارنا الخاص، الذي يستند الى القرار ٩٧٠ (١٩٩٥) للنظر فيه؛ وقد حدد مشروع قرارنا بالفعل الحد الأدنى الذي يمكن أن يقوم به المجلس لتشجيع الخط البناء الذي تنتهجه بلغراد.

ولسوء الطالع أن جميع مقترحاتنا لم يكترث بها أحد. وبدلا من ذلك، ومع كل تمديد دوري للتعليق الجزئي للجزاءات، كان مجلس الأمن ميالا الى وضع مطالب جديدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا الاتجاه ينعكس في مشروع قرار اليوم أيضا الذي يتضمن العديد من الأفكار المرعبة - هذا بالرغم من آراء الرئيسين المشاركين للجنة التوجيه للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. حيث يجري التشكيك بصلب النتائج التي توصلا اليها دون أية أسباب مقنعة مهما كانت. وإننا نؤكد مجددا على دعمنا الثابت لأنشطة الرئيسين المشاركين ولبعثة المؤتمر الدولي، ونرفض محاولات الانتقاص منها.

فعلى سبيل المثال، يحاول مشروع القرار أن يربط القرار الاختياري لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإغلاق حدودها مع البوسنة والهرسك بالحالة على حدودها مع كرواتيا. وهذه خطوة هامة باتجاه تغيير ولاية بعثة المؤتمر الدولي، ويجري اقتراحها دون التشاور مع بلغراد. ولا نستطيع أن نفهم لماذا كان ضروريا تخفيض مدة مشروع القرار الى ٧٥ يوما، بينما توجد آلية ما زالت سارية اتفق عليها في أيلول/سبتمبر من العام الماضي والتي تنص على إعادة فرض الجزاءات الكاملة فورا إذا فشلت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تنفيذ قرارها بإغلاق الحدود. ويمكن للمرء أن يسرد مجموعة كاملة من الأحكام الأخرى المربكة، على أحسن الأحوال. فعلى سبيل المثال، تقترح الفقرة ٢ في جوهرها فرض قيود شديدة على كميات الوقود في خزانات الطائرات اليوغوسلافية وغيرها من الطائرات. وتطبيق هذا المطلب قد يخلق صعوبات خطيرة وغير مبررة أمام الرحلات المسموح بها، ناهيك عن أن رغبة مجلس الأمن في تنظيم التفاصيل الفنية لكميات الوقود في خزانات الوقود تبدو غريبة، وهذا أقل ما يمكن أن يقال. ونفس الفقرة، بالمناسبة، تضيف على نحو مشروع قيودا أخرى على إمدادات وقود الطائرات لبلغراد، على الرغم من أن القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) علق القيود المفروضة على توفير الأغذية والخدمات اللازمة للارتباطات الجوية الدولية مع بلغراد.

ومشروع القرار الجديد يطالب أيضا حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقطع الاتصالات مع صرب البوسنة. ولكن مجلس الأمن ذاته، في القرار ٩٤٢ (١٩٩٤)، استبعد تطبيق الجزاءات على الاتصالات ونجد صعوبة في تفهم المنطق الكامن هنا.

وجميع هذه التدابير لا تتعارض والاستنتاجات التي وصل اليها الرئيسان المشاركان فحسب، وإنما تجسد من حيث الجوهر محاولة أخرى لوضع معيار مزدوج يحكم أعمال المجلس. وفي هذه الحالة، بدأ مجلس الأمن الدخول في إدارة تفصيلية لا مبرر لها، بينما في حالات أخرى يغض بصره عن انتهاكات

صارخة لقراراته ذاتها، كما يحدث دائما فيما يتصل بالحظر المفروض على شحنات الأسلحة الى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة.

ونتيجة لذلك، فإن قراءة دقيقة لمشروع القرار تطرح السؤال التالي: هل يمكن أن نعتبره تدبيرا إيجابيا ومشجعا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا إذن لم تؤخذ في الاعتبار بتاتا آراء حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي مكنت سياستها، في التحليل النهائي، من فرض الرقابة على الحدود؟ ولدينا شكوك قوية في أن القصد من هذا المشروع هو تشجيع المؤيدين لخطة السلام التي اقترحها فريق الاتصال. بل المقصود هنا هو من حيث المبدأ نهج جديد قد تكون له عواقب غير مرغوبة البتة. وقد يقدم ورقة رابحة - أو أنه يكون قد قدمها بالفعل - لأولئك الذين يحثون صرب البوسنة على عدم قبول خطة السلام وعلى الاستمرار في الحرب حتى النصر. ونحن على اية حال مقتنعون بأن ذلك النهج لا يعزز الخيارات المتاحة للمجلس في جهوده لتحقيق تسوية سياسية. ومن المحزن أن يحدث ذلك في هذه اللحظة الحالية الحرجة، إذ نشعر جميعا عن وجه حق بقلق عميق إزاء تطور الأحداث في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن في المستقبل من أن يوفر نهجا سياسيا يتسم بمزيد من المسؤولية في قراراته ولا يستلهم اعتبارات الآن واللحظة، بل مصالح تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة حقا في يوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، يرحب الوفد الصيني بكم إذ تنضمون إلينا لتوجيه جلسة مجلس الأمن عصر اليوم. ونعتقد أن حيويتكم ومهاراتكم الممتازة وحكمتكم ستقودنا الى نتيجة سلسة لجلسة عصر اليوم. ونود أن نعرب لكم وللسفير كوفاندا عن شكرنا على الإسهام الذي قدمه الوفد التشيكي في أعمال مجلس الأمن.

ويود الوفد الصيني أيضا أن يعبر عن شعوره بالصدمة إزاء الحادث المأساوي الأخير في مدينة أوكلاهوما. ونود أن نتقدم، من خلال السفيرة ألبرايت، بتعازينا الى حكومة وشعب الولايات المتحدة على الخسائر في الأرواح من جراء الانفجار.

إن تقرير الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، الذي أحاله الأمين العام لمجلس الأمن، ينص على أن البعثة تتمتع بحرية الحركة والتعاون الطيب من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تنفيذ ولايتها، وعلى أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تزال تضطلع بالتزامها بإغلاق حدودها مع البوسنة والهرسك، وأنه لم يكن هناك أي عمليات شحن تجارية عبر تلك الحدود. ونحن نرحب بهذه التطورات ونعتقد أنها ينبغي أن تكون أساسا لنظرنا في مشروع القرار المعروض علينا.

ما برحنا ندعو الى تسوية سلمية للصراع في يوغوسلافيا السابقة ونعارض فرض جزاءات أو تدابير الزامية في هذا الصدد، لأن الحقائق أثبتت أن الجزاءات أو الضغوط لا تعين إطلاقا في حل أية مسألة، بل تعقدها وتديمها.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عنصر هام في استعادة السلم والاستقرار في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وقد سهلت حكومتها عمل البعثة ودعمتها بطرق عديدة في الاضطلاع بواجباتها، واتخذت تدابير للإغلاق الفعال لحدودها مع البوسنة والهرسك. والهدف من الجهود التي تبذلها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) و ٩٧٠ (١٩٩٥) هو حث صرب البوسنة على قبول خطة السلم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستمر في تشجيع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا في تثبيطها على استمرارها في الوفاء بالتزامها بإغلاق حدودها وبذل المزيد من الجهود لإقرار السلم في البوسنة والهرسك.

ومن المؤسف أنه على الرغم من أن مشروع القرار المعروض علينا قد مدد أحكام تخفيف الجزاءات كما وردت في القرار ٩٧٠ (١٩٩٥)، إلا أنه لم يقصر فترة التمديد فحسب بل ألحقت شروطا تقييدية إضافية تعد تراجعا الى الوراء عن القرارين

٩٤٣ (١٩٩٤) و ٩٧٠ (١٩٩٥) وعلاوة على ذلك، فإن الاقتراحات المعقولة التي قدمناها حول مشروع القرار لم تقبل.

ونتيجة للحالة المذكورة آنفا وعلى أساس موقفنا المبدئي إزاء العقوبات، فإننا سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا.

إن استعصاء حل مسألة يوغوسلافيا السابقة لفترة طويلة أدى الى معاناة هائلة لسكان المنطقة. وهو أمر يتهدد أيضا السلم والاستقرار في أوروبا وفي العالم بأسره. ونشعر بعميق القلق إزاء الصراع الدائر في يوغوسلافيا السابقة، ونحث بشدة الأطراف المعنية أن تبدأ من جديد في موعد مبكر مفاوضات سلمية لإيجاد حل مقبول للجميع يأخذ في اعتباره المصالح الأساسية للسكان هناك. ونرى من الحتمي أيضا لبلدان المنطقة أن تعترف ببعضها البعض وأن تتعايش في ود وحسن جوار. ومن شأن هذا أن يساعد على الإنهاء المبكر للصراع والحرب في المنطقة، بما يتفق والمصالح الطويلة الأجل للبلدان في المنطقة ويسهم في صون السلم والاستقرار في أوروبا، وفي بقية أرجاء العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

والآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/319.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: الاتحاد الروسي، الصين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٣ صوتا مؤيدا، ولا يوجد معارضون، وهناك عضوان ممتنعان عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٩٨٨ (١٩٩٥).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقول، سيدي الرئيس، باسم حكومتي، إننا مسرورون سرورا عظيما إذ نراكم تترأسون هذه الجلسة الهامة جدا، كما أود أن أقول، بالأصالة عن نفسي، إنه من دواعي سروري العظيم أن أرى صديقا عزيزا لي شخصيا يتقلد الرئاسة.

أود كذلك أن أشكر، بالنيابة عن حكومتي، أعضاء المجلس على بياناتهم بالتعازي والمؤازرة اليوم، وخاصة للتأملات الشخصية للسفير شاكر بيه. وكما ذكر الرئيس كلينتون، أن الولايات المتحدة مصممة على محاكمة مرتكبي الاعتداء الفاحش الجبان في مدينة أوكلاهوما. وإن قلوبنا وصلواتنا مع الضحايا وأسرهم. ومع أننا لا نعرف دوافع هؤلاء الذين ارتكبوا هذه الجريمة البشعة، نعرف أنها تحمل طابع الإرهاب الأخرق والوحشي والعشوائي. وقلما يوجد بلد من البلدان الممثلة هنا لم يقع مرة ضحية له. وينبغي لهذه المأساة أن تعزز تصميمنا المشترك على صياغة عالم ينعم فيه بالأمان أولئك الذين يحترمون القانون ويتعرض فيه للذل هؤلاء الذين يرتكبون الفواحش ضده.

ونحن ممتنون امتنانا عميقا لعروض المساعدة من الحكومات الأخرى. وفي الوقت الحالي، يعتقد المسؤولون في اوكلاهوما أن لديهم موارد كافية. ولكن إذا نشأت الحاجة سنتصل بالحكومات المعنية. ونيابة عن الولايات المتحدة، أشكر جميع الأعضاء على إبدائهم الاهتمام بضحايا هذه الجريمة. ونيابة عنا جميعا، أحث على الالتزام المجدد بسيادة القانون وتوخي دماثة الخلق في الشؤون الإنسانية.

إنني أذكر بالتفاؤل المشوب بالحذر الذي اكتنف قرارنا المبدئي بتخفيف الجزاءات استجابة

للاستعداد المعلن للرئيس الصربي ميلوسيفيتش بإغلاق حدوده مع المناطق التابعة لجمهورية البوسنة والهرسك الواقعة تحت سيطرة قوات الصرب البوسنيين. وأذكر أيضا بالواقعية الأكبر التي اتسم بها عملنا في شهر كانون الثاني/يناير، عندما اعترفنا بالتقدم المحرز وعملنا على تلافي نقاط الضعف في نظام إغلاق الحدود. وفي هذه العمليات، وفي الاستعراضات الشهرية للحالة، رحبت حكومتي بالنجاحات لكننا كنا أيضا صرحاء إزاء مثالب التنفيذ. وأعربت حكومتي عن أوجه قلقنا لسائر أعضاء هذا المجلس، وللسلطات في بلغراد ولبعثة الرصد التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وترى الولايات المتحدة أن بلغراد لم تبذل ما فيه الكفاية للامتثال لالتزامها بعزل الصرب البوسنيين. ولهذا السبب ما كان لنا لنؤيد قرارا يعطي صورة بأن الأحوال طبيعية.

وما فتئنا على مدى الـ ٢٠٠ يوم الماضية، كما هو الحال الآن، نؤيد ونشجع العمل الممتاز لبعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وما فتئنا نسهم في تعزيز قدراتها. وعلى حد قول الرئيس ميلوسيفيتش، لكي نضمن أن يكون إغلاق الحدود شاملا، فإن أقوى أدواتنا تتمثل في تجهيز بعثة المؤتمر الدولي بالموظفين والأموال على أكمل وجه. لذلك نشجع بقوة جميع الدول الأعضاء على زيادة دعمها لهذه البعثة الهامة.

إن القرار الذي اتخذناه توا يرمي الى الاعتراف بالتقدم المحرز، والأهم من ذلك أنه يستهدف سد الثغرات المتبقية. ويجب أن يكون هذا المجلس على استعداد لاتخاذ الخطوات لتعزيز الإنفاذ وتوجيه رسالة الى سلطات الصرب بأننا نتوقع منهم الوفاء بما يزعمون بأنه مشترك - ألا وهو الإغلاق التام للحدود، باستثناء الحالات والبنود التي يستثنيها المجلس على نحو صريح. إن القرار الذي صوتنا عليه توا، قرار صريح. إن بلغراد يجب أن تغلق حدودها البرية والجوية مع البوسنة وألا تسعى الى التحايل على إغلاق تلك الحدود بالشحن غير المشروع للسلع عبر المناطق التابعة لكرواتيا الواقعة تحت سيطرة قوات الصرب. ولقد كانت الولايات المتحدة على استعداد للحيلولة دون اتخاذ هذا القرار لو لم تدرج هذه التدابير لإحكام إغلاق الحدود.

وخلال فترة الـ ٧٥ يوما التي تنتهي في ٥ تموز/يوليه، سنراقب الأحداث عن كثب لكي نرى إذا كانت بلغراد ستحسن من امتثالها لالتزامها بإغلاق الحدود. ونحث بعثة الرصد التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة والرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي والأمين العام على التنفيذ الكامل للفقرتين ١٣ و ١٥ من هذا القرار. ويتعين عليهم أن يتأكدوا من أن قرارات المجلس ليست حبرا على ورق.

ويتعين علينا أيضا أن نذكر أنفسنا بأن إغلاق الحدود ليس غاية في ذاته. وما زال هدفنا كما كان دائما هو إقناع صرب بالي بأن مصالحهم ومصالح الشعب الذي يعاني في ظل قيادتهم المضللة لا يخدمها استمرار التشدد. إن إغلاق الحدود يؤثر الى حد ما على صرب بالي، ولكن هدفه السياسي، وهو قبول بالي لخطة وخريطة فريق الاتصال يبدو بعيد المنال اليوم كما كان الحال منذ ستة أشهر. ولكن يتعين علينا أن نتوخى الحصافة والصبر والمثابرة بمواصلة الضغط على صرب بالي. كذلك ينبغي أن تفهم السلطات في بلغراد أن الكف عن فرض جزاءات إضافية سيعتمد على استعدادها لاتخاذ المزيد من الخطوات صوب السلام، وعلى الأخص الاعتراف بجمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك داخل حدودهما المعترف بها دوليا.

واسمحوا لي أن أشير باختصار الى أداء قوة حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في هذه الصراعات المأساوية في يوغوسلافيا السابقة. ويجب أن يضع أعضاء مجلس الأمن نصب أعينهم أن مصداقيتنا - بل ومصداقية هذه المنظمة - تتوقف على استعدادنا للرد على الاستفزازات.

إن قوات الأمم المتحدة تواجه في الميدان تحديات مستمرة ربما هي أصعب الآن من أي وقت مضى. وتقدر حكومتي التضحيات التي قدمتها وما تقدمه من أعمال طيبة. ونحن مستعدون أيضا الى دعم التدابير التي من شأنها تعزيز قدرة هذه القوات على الدفاع عن نفسها والاضطلاع بولايتها بفاعلية أكبر.

وختاما، أود أن أقول إن الولايات المتحدة أصرت على أن يبعث إجراؤنا اليوم برسالة. إن الرسالة واضحة وهي أنه عندما يتصل الأمر بتخفيف الجزاءات، ينبغي لهذا المجلس أن يتوخى اليقظة لضمان أن تتوخى بلغراد اليقظة في الوفاء بوعودها.

إن نجاحاتنا القليلة في البوسنة جاءت نتيجة حزمنا وعزمنا لا نتيجة استعدادنا لتفسير الشك لصالح بلغراد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهتها الي.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد فرنسا أن يرحب بكم، سيدي، في مجلس الأمن. ويسره عظيم السرور أن تترأسون هذه الجلسة.

يود وفدي أيضا أن يشاطر كل هؤلاء الذين أعربوا عن مواساتهم لحكومة الولايات المتحدة على الانفجار الرهيب الذي راح ضحيته عدد كبير من سكان مدينة أوكلاهوما.

يرحب وفدي باتخاذ المجلس لقرار تمديد وقف العمل بالجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وفرنسا، شأنها شأن سائر أعضاء المجلس، وضعت أمام خيار صعب، وقد قامت بذلك على أساس عدد من الاعتبارات.

أولا، إننا مقتنعون بأن الآليات المطبقة حاليا لرصد إغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك تحقق، عموما، الأهداف التي أنشئت من أجلها. ونحن، في هذا الصدد، نثق فعلا في تقارير الرئيسين المشاركين وفي عمل بعثة المراقبين، الذي يقيد منه، للأسف، الافتقار الى الموارد المادية والمالية. ونؤكد من جديد أن أفضل سبيل لتحسين عمل البعثة هو زيادة الموارد المخصصة لها وزيادة عدد المراقبين أيضا.

وفي الوقت ذاته، نعترف بأن السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما يبين آخر تقرير للرئيسين المشاركين وكما جاء في القرار، قدمت الدليل على أنها تتعاون، وأنها وفرت المساعدة اللازمة لأنشطة بعثة المراقبين؛ وهذا أساسا هو السبب في أن وفد بلدي كان يرغب في تمديد تعليق الجزاءات.

ثانيا، ثبت أن عددا من الخطوات كانت مفيدة في سد الثغرات الناجمة عن أوجه القصور التي لاحظناها في الميدان، والتي كانت أوضح الأمثلة عليها رحلات الطائرات العمودية - التي يجري تحقيق بشأنها حاليا، والتحايل على إغلاق الحدود بتهريب السلع الى البوسنة والهرسك عبر أراضي كرواتيا، وهذا هو السبب في أن جزءا من القرار يتضمن تعزيزا للتدابير القائمة. إلا أن هذا التعزيز، في رأينا، لا يقصد به التشكيك في درجة التعاون الذي تقدمه سلطات بلغراد، ولكنه يعالج الثغرات التي أظهرتها التجربة.

وأود أن أشدد هنا على أنه حتى وإن كانت فترة تمديد تعليق الجزاءات قد اختصرت، فإن هذا الاختصار ما زال محدودا في نطاقه. ولم يكن لدى وفد بلدي اعتراض على العودة الى الفترة المحددة في القرارات السابقة، وقد قبل الإطار الزمني المحدد في القرار انطلاقا من روح التوفيق، فقد كان هذا يبدو لنا السبيل الوحيد الذي يمكن المجلس من التوصل الى نتيجة نعتقد أنها ايجابية بشكل عام.

وبالتالي، فإننا ندعو سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الى قبول القرار بنفس الروح التي ينبغي أن تلهمنا جميعا، ألا وهي الرغبة في المحافظة على فرص نجاح عملية السلام.

السيد غراف زو رانتزو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أرحب بكم اليوم في المجلس، السيد نائب وزير الخارجية، وأن أراكم في سدة الرئاسة.

وأنا أيضا أود أن أتوجه بتعازينا الى حكومة الولايات المتحدة والى أسر الذين ماتوا في الانفجار المروع الذي وقع في مدينة أوكلاهوما.

واسمحوا لي أن أبدا بالتعبير عن امتنان حكومتي لأعضاء بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. فهذه البعثة تؤدي دورا أساسيا في رصد إغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية البوسنة والهرسك. وهذا الإغلاق هو موضوع القرار الذي اتخذه مجلسنا لتوه. ونحن على وعي تام بأن البعثة تعمل في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وتأمل حكومتي في أن تقوم الدول الأعضاء، اتساقا مع قرار اليوم، بتزويد بعثة المؤتمر الدولي بدعم مادي ومالي إضافي.

هذه هي المرة الثانية التي يتخذ فيها المجلس قرارا بمواصلة التخفيف المحدود للجزاءات والذي تم تمديده أصلا لبلغراد بموجب القرار ٩٤٣ (١٩٩٤). ولكي يتسنى ذلك، كان المجلس بحاجة الى أن يقرر ما إذا كانت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مستمرة في تنفيذ إغلاق حدودها مع جمهورية البوسنة والهرسك. والتقارير الواردة من الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة توضح أن سلطات بلغراد تواصل التعاون مع البعثة. وقد خلص الرئيسان المشاركان، على أساس المعلومات المتاحة لهما، الى أن جمهورية يوغوسلافيا السابقة ما زالت تفي بالتزامها المتعلق بإغلاق الحدود.

ومع ذلك، تشير التقارير أيضا الى عدد من الانتهاكات الخطيرة، والى انتهاكات مفترضة لنظام الحدود. والواقع أن الشهادتين الأخيرتين تتضمنان تحذيرا هاما يتعلق برحلات تقوم بها طائرات عمودية، وهي مسألة تشكل قلقا خاصا لحكومة بلدي. هذا بالاضافة الى أننا نشعر بقلق متزايد من الالتفاف حول نظام الحدود عن طريق المناطق التي يسيطر عليها الصرب في جمهورية كرواتيا.

وقرار اليوم، بينما يمدد وقف العمل ببعض الجزاءات، يستهدف أيضا معالجة هذه المشاكل. وستكون مسألة رحلات الطائرات العمودية موضوع تحقيق واف وقرار يرفع الى المجلس. وسيقوم الأمين العام أيضا بتقديم تقرير عن الطرق الكفيلة بتحسين فعالية نظام الحدود. ومواصلة تعليق الجزاءات يرتهن الآن بمنع تحويل البضائع عن طريق جمهورية كرواتيا الى المناطق التي تسيطر عليها قوات صرب البوسنة.

وأخيرا، وفي ضوء المشاكل أثناء الفترة المنصرمة، تم اختصار مدة التعليق. ومع ذلك، فإن سلطات بلغراد يمكنها أن تعول على تجديدات أخرى لهذا التعليق إذا امتثلت لأحكام القرار.

وأود أن أؤكد أن بلغراد يمكنها أن تتوقع تخفيفا إضافيا للجزاءات إذا تحركت أبعد من الإغلاق الفعال للحدود وقدمت دعمها الكامل للنهج الذي يتبعه فريق الاتصال. ونحن ندعو سلطات بلغراد الى قبول الاعتراف المتبادل للدول التي خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، والعمل مع المجتمع الدولي لوضع نهاية للصراع في جمهورية كرواتيا.

وفيما يتعلق بالقيادة في باله، يحدونا الأمل في أن تعترف تلك القيادة أخيرا بأنه يتعين عليها أن تعود الى طاولة التفاوض. وعليها أن تقبل خطة السلم التي أعدها فريق الاتصال كنقطة بداية. أما قادة صرب البوسنة، فلن يحسنوا موقفهم بالمماطلة، بل إنهم، بدلا من ذلك سيزيدون من معاناة الصرب في البوسنة والهرسك الى جانب معاناة بقية سكان الجمهورية المدنيين.

وتعتقد ألمانيا أن الضغط على باله يجب أن يستمر بهدف تحقيق تسوية شاملة للصراع في البوسنة والهرسك. ولا تزال حكومتي مقتنعة بأن التسوية السلمية يمكن تحقيقها. وهذا ما يدعونا الى مناشدة الأطراف البوسنية مرة أخرى بأن تمدد دون مزيد من الإبطاء اتفاقات وقف إطلاق النار، والوقف الكامل للأعمال العدائية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أبدا بتوجيه ترحيب حار لكم من وفد بلدي، وأفضل تمنياتنا على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن اليوم. وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الى حكومتكم على قيامها بإرسال دبلوماسي رفيع وقادر الى الأمم المتحدة، ألا وهو السفير كارل كوفاندا، الذي يترأس ببالغ الفعالية وعدم التحيز مداولاتنا منذ بداية نيسان/ابريل.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم يمدد تعليق بعض الجزاءات - وهي ذات دلالة كبيرة - المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في ميادين الطيران المدني والأحداث الثقافية والرياضية حتى تموز/يوليه ١٩٩٥.

ويبدو لنا أن هذا القرار هو النتيجة المنطقية والطبيعية للتقارير الأربعة الصادرة عن الرئيسين المشاركين أوين وستولتنبرغ بشأن نشاط الرصد الذي تقوم به بعثة المؤتمر الدولي الموفدة الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمهورية البوسنة والهرسك طوال الأيام الـ ١٠٠ الماضية. وتنوه التقارير الأربعة كلها بما تمتعت به البعثة من حرية الحركة في الأراضي اليوغوسلافية، وبالتعاون الذي أبدته السلطات في بلغراد، وفوق كل شيء بحقيقة أن حكومة بلغراد تواصل احترام التزامها بمواصلة إغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ومناطق جمهورية البوسنة والهرسك الخاضعة لسيطرة صرب البوسنة.

وبعد هذا القول، لا يسعنا تجاهل التقارير الصادرة في الأشهر الأخيرة والتي تفيد بعبور طائرات هليكوبتر الحدود. وفي هذا الصدد، تؤكد الفقرة ٨ من القرار على أهمية الحاجة الى إجراء تحقيق مستفيض في المسألة، وتطلب من السلطات في بلغراد إظهار التعاون، وتطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا في هذا الصدد.

ولا يمكننا أن نتجاهل التقارير التي تفيد بأن ثمة بضائع يمكن أن تكون وجهتها قد حولت من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) الى صرب البوسنة عن طريق المناطق التي تخضع لسيطرة الصرب في كرواتيا. لهذا السبب طُلب الى الأمين العام في الفقرة ١٣ أن يقدم تقريرا عما إذا كان بحوزة الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة أدلة مدعومة على هذه التحويلات. علاوة على ذلك، تنص الفقرة ١٥ على وضع حد للتعليق إذا ما تم برهان ذلك. ونحن نعتقد بصراحة أن من مصلحة سلطات بلغراد أن تبرهن على حسن نيتها.

ومن الضروري على نحو مماثل تعزيز حجم البعثة الموفدة الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقدرتها العملية بغية كفالة رصد أكثر فعالية للحدود، وبخاصة فيما يتعلق بإمكانية عبور طائرات الهليكوبتر بصورة غير شرعية. ومن شأن الالتزام الجاد من قبل المجتمع الدولي بتعزيز البعثة التي تقوم بهذه المهمة الهامة والصعبة والحساسة، أن يساعد، إذن، على تبديد مناخ الشك والريبة القائم.

أخيرا، أود أن أذكر مرة أخرى بأن حكومتي ترى أن الدور الذي يمكن أن تضطلع به حكومة بلغراد في إطار عملية السلم دور هام، لأن تلك الدولة بإمكانها أن تمارس نفوذها على صرب البوسنة الذين يشكل استمرار رفضهم المتعنت لخطة السلم عقبة كأداء. وفي فترة حرجة مثل الفترة الحالية، مع استمرار وجود العديد من العوامل غير المعروفة، وعشية انتهاء موعد اتفاق وقف إطلاق النار في البوسنة والهرسك، نعتقد أن دور بلغراد لا يزال يستحق التشجيع والحوافز.

وسأكون مقصرا إذا اختتمت كلامي دون أن أردد في المجلس مشاعر الدهشة والهلع التي أثارها في ايطاليا الهجوم الإرهابي الجبان الذي ارتكب قبل يومين في مدينة أوكلاهوما. وأود، سيدي الرئيس، أن أقدم من خلالكم تعازينا الصادقة وتعاطفنا العميق لزميلتنا الأمريكية، السفيرة البرايت، ولوفد بلدها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى وفد بلدي.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أيضا أن يرحب بكم، سيدي الرئيس، ترحيبا حارا في المجلس، وأن يغتنم فرصة وجودكم للإعراب عن تقديرنا لبلدكم على رئاسة المجلس في هذا الشهر المفعم بالعمل حتى الآن.

وتعرب المملكة المتحدة أيضا عن صدمتها وتعاطفها مع الولايات المتحدة تجاه التفجير الوحشي الذي حدث في أوكلاهوما. ونحن نردد تماما كلمات السفيرة البرايت على عالمية الإرهاب، الأمر الذي يستدعي إدانة واستجابة متحدتين.

ليس هناك ما يبعث على سرور أحد، بما في ذلك الحكومة البريطانية بالتأكيد، حول حالة المحادثات المتعلقة بعملية السلم في يوغوسلافيا السابقة. ولكن تحقق مكسبان هامان أثناء السنة الماضية. أولا، قيام الاتحاد البوسني، الذي تعتبره حكومتي حجر الزاوية الضروري في تحقيق التسوية الشاملة. وثانيا، عزل صرب البوسنة المؤكد نتيجة رفضهم خطة فريق الاتصال، ولا سيما عن طريق القرار الذي اتخذته سلطات بلغراد بإغلاق حدودها مع الأراضي الواقعة تحت سيطرة صرب البوسنة. وقد تمثلت ردة الفعل الرئيسية للمجتمع الدولي على قرار سلطات بلغراد بتشكيل البعثة الموفدة الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لرصد هذا الإغلاق.

لقد حقق هذان التطوران بعض الفوائد، لكن كلا منهما يحتاج الى مزيد من الرعاية والتطوير لو أريد لعملية السلم البوسنية أن تمضي قدما. فإغلاق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والبوسنة كان له تأثير اقتصادي، وعسكري، وسياسي على "باله". ويجب الحفاظ على هذا الإغلاق وتكثيفه - ليس من قبل سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وحدها، وإنما أيضا من قبل الحكومتين البوسنية والكرواتية - بغية كفالة وقف التحول التجاري، سواء كان برا أو بحرا. ويجب أن تفهم قيادة صرب البوسنة أنه لا يوجد بديل من استئناف مفاوضات السلم، مع اعتبار خطة فريق الاتصال كنقطة انطلاق.

ولقد أفاد الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة بأن الحدود مغلقة بصورة عامة وبأن التعاون مع سلطات بلغراد لا يزال جيدا. وتؤيد حكومتي ذلك التقييم ولديها ملء الثقة بعمل الرئيسين المشاركين والبعثة الموفدة الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحن ممتنون للجهود التي يبذلونها.

وتوجد مسألتان هامتان ينبغي تناولهما الآن دون إبطاء. المسألة الأولى تتمثل في كفالة إحكام إغلاق الحدود؛ وفي هذا الصدد، نشعر بقلق خاص إزاء التقارير التي تفيد بعبور طائرات هليكوبتر للحدود. والمسألة الثانية تتمثل في تعزيز البعثة الموفدة الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كي تتمكن من مواصلة تنفيذ مهمتها بفعالية.

وفيما يتعلق بعبور طائرات الهليكوبتر، قدمت حكومتي موظفين للمشاركة في فريق سيبدأ قريبا في إجراء تحليل مفصل للبيانات المتاحة، ويقدم بعد ذلك تقريرا رسميا. ويجب أن نكون واضحين تجاه ما إذا كانت تحدث خروقات جوية خطيرة للحدود المغلقة. ولن تكون هذه الخروقات مقبولة.

وفيما يتعلق بتعزيز بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، فمن الضروري أن يوفر لها المجتمع الدولي ما يلزم من المال والقوة العاملة والمعدات. ونحن لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار الأزمة المالية للبعثة، والتي استدعت تخفيض حجمها. وتود حكومة بلادي أن ترى بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ممولة بالكامل، مع زيادة حجمها إلى ٢٥٠ موظفا. فحرمان البعثة من الدعم الذي تحتاجه لن يؤدي إلا إلى بتر الجهود المبذولة من أجل تحقيق تسوية في البوسنة. ونحن نأمل أن تنضم الحكومات الأخرى إلى المملكة المتحدة في الاستجابة لحاجة البعثة الملحة إلى الموارد وأن تعجل بموعد تقديم اسهاماتها.

إن تعليق الجزاءات إلى أجل محدود لا يزال في رأينا يمثل الرد اللائق على تعاون بلغراد حتى الآن. وإن تجديد هذا التعليق له ما يبرره. وبالإضافة إلى ذلك، يصح استخدام الجزاءات بصورة مرنة وإبداعية لتشجيع المبادرات لصالح تحقيق تسوية سلمية. والحقيقة هي أن الوضع القائم في البوسنة ليس مقبولا وليس قابلا للاستمرار، ولا يمكن أن يتوقع من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم أن تظل هناك إلى الأبد في غياب تقدم صوب تسوية سياسية، وما لم يتم التوصل إلى الدرجة المطلوبة من التعاون من جانب الأطراف. ولا يمكن تبرير زيادة تخفيف الجزاءات إلا إذا تعهدت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)

بالتزامات جديدة بدفع عملية السلم قدما. وينبغي للمجلس أن يدعم جهود فريق الاتصال لاقناع بلغراد باتخاذ هذه الخطوات على الفور.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات التي وجهها إلى وفدي.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أولا، بالنيابة عن الجمهورية التشيكية، حكومة وشعبا، أود أن أضم صوتي إلى الذين أعربوا عن حزنهم ومواساتهم للسفيرة ألبرايت وللشعب الأمريكي فيما يتعلق بحادث الانفجار الإرهابي في مدينة أوكلاهوما.

أنتقل الآن إلى المسألة قيد النظر.

تعتبر الجمهورية التشيكية، بصورة عامة، نتائج عمليات بعثة المؤتمر الدولي في يوغوسلافيا السابقة نتائج ناجحة. ويحدد هذه الصورة العامة مزيج من الاعتبارات التقنية والسياسية.

إن تقارير الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي عن فترة الـ ١٠٠ يوم الماضية تتضمن رسالة رئيسية واحدة: تواصل حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الوفاء بالتزامها بإغلاق حدودها البرية مع البوسنة والهرسك. هذه هي النغمة الرئيسية. ولكن، علاوة على ذلك، توجد نغمات تحتية مقلقة.

ويتعلق البعض منها بالحالة على الحدود. وربما لا يمكن إغلاق الحدود إغلاقا محكما، ولكنها لا يجوز أن تكون كثيرة الثغرات. كما أن شبح رحلات طائرات الهليكوبتر يثير القلق. وكان قطع وصلات الاتصالات مع باله الذي أقدمت عليه حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية موضع ترحيب، ونحن نشجعها على إعادة قطعها. وهذه الجوانب وغيرها جرى معالجتها في القرار الذي اتخذناه توا.

ولكن البعض الآخر من هذه النغمات التحتية المقلقة يتصل بالبعثة ذاتها - بما في ذلك حالتها المالية الحرجة، والحاجة الناشئة عن ذلك إلى تخفيض حجمها.

إننا نرى أن بعثة المؤتمر الدولي تقوم بعمل رائع، بالنظر إلى الموارد المتاحة لها، حتى وإن لم يتغير الموقف السياسي لباله خلال فترة تشغيلها. وإن مواصلة الضغط على باله والاعتراف بتعاون بلغراد بإبقاء نظام الجزاءات المخففة الذي فرض للمرة الأولى

في القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، هي أفضل طريق إلى الأمام. وفي الحقيقة، كان وفد بلدي يفضل تمديد هذا النظام بما يتجاوز بكثير الموعد النهائي الذي اعتمدناه الآن وهو ٥ تموز/يوليه - وذلك لأسباب تقنية ومالية على السواء، وأيضا لأننا نشعر أن بلغراد تتعاون على نحو ملموس.

إلا أنه ينبغي لنا، ونحن نتخذ قرارا جديدا بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، ألا تغيب عن بالنا الصورة الكبرى. فهذا القرار، باستمرار تخفيف الجزاءات، وأداء بعثة المؤتمر الدولي لمهامها، مجرد أدوات وصكوك، لجهد من أجل حمل الصرب البوسنيين وهم أكثر أطراف الصراع تشددا، على قبول خطة السلم لفريق الاتصال. وحتى خطة السلم هذه ما هي إلا أداة لتحقيق السلم وإعادة الأحوال الطبيعية إلى جمهورية البوسنة والهرسك. وسيتعين علينا أن نتخذ المزيد من هذه الخطوات الجزئية الصغيرة - التي سيتبين أن الكثير منها لا أثر له على الإطلاق - قبل تحقيق الهدف النهائي.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا توجد اسماء أخرى على قائمة المتكلمين. وبذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥